الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية

أدت مجموعة من العوامل المختلفة إلى تغير هيكل الأنشطة الاقتصادية في القرية المصرية، من أهمها الزيادة المطردة في عدد السكان والهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي والهجرة والداخلية وظهور احتياجات جديدة للمجتمع الريفي تختلف عما كان عليه في الماضي واتجاهه نحو التحضر.

وقد نتج عن هذه العوامل الانكماش النسبي لعدد العاملين في القطاع الزراعي، والزيادة التدريجية في حجم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية مثل الصناعات الصغيرة والصناعات التحويلية والحرف المختلفة.

وقد بلغت القوى العاملة بالريف في عام ١٩٩٦ حوالي ٨,٤ مليون نسمة تمثل ٢٤,٧% من جملة سكان الريف البالغ عددهم حوالي ٣٤,٠٠ مليون نسمة.

(١) النشاط الزراعي

يأتي قطاع الزراعة في مقدمة أوجه النشاط التي يزاولها سكان الريف. ويضم هذا القطاع حوالي ٤,٣ مليون فرد عام ١٩٩٦ يمثلون ٥١,١٢% من مجموع القوى العاملة في النشاط الاقتصادي بالريف، بينما كان عدد العاملين

عام ١٩٨٦ ٤,١ مليون فرد يمثلون ٦٣,٤٢% من جملة السكان ذوي النشاط الاقتصادي وكانت هذه النسبة ٧٥,٤% عام ١٩٧٦ وهذا يدل على انخفاض نسبي كبير في عدد العاملين في قطاع الزراعة كما سبق ذكره.

وقد مر التطور الزراعي في مصر منذ ١٩٥٢ حتى الآن بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولي تتمثل في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقد تميزت هذه المرحلة بالتركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات وتحقيق نمط أكثر عدالة لتوزيع الدخول. فصدرت قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة، وحظر تمليك الأجانب للأراضي الزراعية، وتم تحديد الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين، وكذلك تحديد القيمة الإيجارية للفدان والتي قدرت حينئذ بسبعة أمثال الضريبة على الفدان مع استمرارية عقد الإيجار بين المالك والمؤجر. واتبعت الدولة أسلوب التخطيط المركزي في المجال الزراعي والذي يتمثل في: تحديد التركيب المحصولي والتوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية مع تحديد أسعارها وتوفير البذور والأسمدة الكيماوية اللازمة لها.

وقد تركز الجهد في هذه المرحلة أيضا على زيادة الإنتاج رأسيا وأفقيا، والاتجاه نحو استصلاح الأراضي خارج الوادي والدلتا.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات من القرن العشرين، واتسمت هذه الفترة بتحرير قطاع الزراعة من قيود المرحلة الأولى، حيث تم التحول من التخطيط المركزي إلى التخطيط التأشيري، فتم إلغاء التركيب المحصولي الإجباري واستبدل به التركيب المحصولي التأشيري، وإلغاء التوريد الإجباري، وتحرير أسعار المحاصيل، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي، والسماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع

مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتعديل التشريعات الزراعية في مجال تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، وتشجيع القطاع الخاص على استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة.

١ - المساحة المزروعة والمساحة المحصولية ونصيب الفرد منهما

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣-١) إلى زيادة المساحة المزروعة من ٥,٦ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ٧،٧ مليون فدان عام ١٩٩٧ وبمعدل زيادة بلغ حوالي ٣٧,٥% من المساحة المزروعة عام ١٩٦٠ كنتيجة لجهود الدولة في استصلاح الأراضي. وقد زادت المساحة المستصلحة من ١٨٩٨٠٨ فدان خلال الفترة ١٩٨٧/٨٢ إلى ٥٧٢٧٠٠ فدان خلال الفترة من ١٩٩٧/٩٢ وذلك في مناطق شرق ووسط وغرب الدلتا ومصر العليا وجنوب الصعيد والوادي الجديد ومناطق سيناء والساحل الشمالي الغربي وبعض المناطق الأخرى. وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى زيادة المساحة المحصولية من ١٠,٤ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ١٣,٨٣ مليون فدان عام ١٩٩٧ وبمعدل زيادة بلغ حوالي ٣٣% من المساحة المحصولية، إلا أن نصيب الفرد قد انخفض في المساحة المزروعة من ٠,٢١٥ فدان عام ١٩٦٠ إلى ٠,١٣٠ فدان عام ١٩٩٧ بمعدل انخفاض بلغ ٣٩,٥%. كما انخفض نصيب الفرد أيضا في المساحة المحصولية من ٠,٣٩٨ فدان عام ١٩٦٠ إلى ٠,٢٣٣ فدان عام ١٩٩٧ بمعدل انخفاض بلغ ٤١,٥%. ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات أعلى من معدلات النمو في المساحة المزروعة والتوسع الحضري على الأراضي الزراعية لأغراض السكن والمرافق والمصانع.

جدول رقم (٣-١) تطور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والمحصولية
خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٧

السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة المزروعة بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	نصيب الفرد من	
				المساحة المزروعة فدان	المساحة المحصولية فدان
١٩٦٠	٢٦,٠٨	٥,٦	١٠,٤	٠,٢١٥	٠,٣٩٨
١٩٧٦	٣٨,٢٠	٥,٨	١١,٢	٠,١٥٢	٠,٢٩٣
١٩٨٦	٤٨,٢١	٦,٠	١١,٢	٠,١٢٥	٠,٢٣٢
١٩٩٧	٥٩,٣	٧,٧٠	١٣,٨٣	٠,١٣٠	٠,٢٣٣

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، "سلسلة أعداد متفرقة".

ومن الجدير بالذكر أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عام ١٨٩٧ بلغ ٠,٥٣ فدان ثم انخفض إلى ٠,٤٠ فدان عام ١٩١٧ وإلى ٠,٣٠ فدان عام ١٩٤٧ ووصل أخيرا إلى ٠,١٣ فدان عام ١٩٩٧ كما هو واضح في الجدول السابق.

٢- الملكيات الزراعية والحيازات

عرفت الزراعة المصرية منذ استقرت بها الملكية الفردية للأراضي الزراعية قرب نهاية القرن التاسع عشر ثلاثة أنواع من الأسر حسب الوضع الحيازي لهم في الريف، وهي:

أ- أسر المعدمين

ويعتمد دخلها على العمالة اليومية والموسمية للعائل حيث أنها في الغالب لا تملك أو تستأجر أرضا زراعية، ويتراوح عدد أيام العمل لهذه الفئة من ٨-١٠ أيام عمل خلال الشهر بالإضافة إلى موسمية العمل. وقد يلجأ أرباب هذه الأسر إلى الهجرة الداخلية للحصول على قوت الأسرة من

العمل في المهن المختلفة مثل المعمار والمشروعات القائمة في المدن والمراكز الحضرية. وتتسم هذه الأسر بانخفاض كبير في مستوى معيشتها.

ب- المستأجرون وصغار الحائزين (أقل من فدان)

تعتمد هذه الفئة على العمل بالأرض الزراعية اعتمادا كليا رغم انخفاض العائد منها وعدم قدرة المساحات المتواضعة التي يزرعونها على الوفاء باحتياجاتهم حيث لا يكفي الناتج من الزراعة أكثر من شهرين في العام، مما يضطر أفرادها إلى العمل لدى الغير أحيانا أو الهجرة الداخلية والخارجية لزيادة دخل أسرهم ورفع مستوى معيشتهم. وتحول محدودية دخول أفراد هذه الفئة من الاستفادة من الخدمات التي أصبحت متاحة بالقرى مثل المياه والكهرباء، وذلك نظرا لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف توصيلها ودفع قيمة استهلاكها.

جـ- كبار الملاك

تعتمد هذه الفئة على زراعة الأرض الزراعية المملوكة لهم وكذلك العائد من الإنتاج الحيواني وبعض المشروعات الإنتاجية التي يقيمونها. وتحرص هذه الفئة على تعليم أبنائها سواء الذكور أو الإناث حتى مستوى التعليم الجامعي.

وقد وضعت قوانين الإصلاح الزراعي حداً أقصى للملكية الزراعية مع توزيع الفائض منها على المعدمين وصغار الملاك مما أدى إلى تقارب هذه الفئات وفتح القنوات فيما بينها. كما أدى إلى زيادة كبيرة في قاعدة الملكية الزراعية فقد ازداد عدد الملاك بحوالي ٢٠٧ ألف مالك بصدور قانون

الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢. كما ازداد عدد الملاك بحوالي ٧٣ ألف مالك بصدور قانون الإصلاح الزراعي الثاني عام ١٩٦١.

وقد بلغ عدد الملاك عام ١٩٦١، ٣١٠١ ألف مالك، وارتفع هذا العدد إلى ٣٩٠٧ ألف مالك عام ١٩٩٥ بزيادة بلغت ٨٠٦ ألف مالك. وقد صاحب الزيادة في عدد ملاك الأراضي الزراعية انخفاض في متوسط حجم الملكية، فقد بلغ ١,٠٩ فدان عام ١٩٦١ ثم تناقص إلى ٠,٩٨٦ فدان عام ١٩٩٥. وهذا الحجم من الملكية غير كاف لسد حاجة الأسرة من الاحتياجات الأساسية، كما يصعب معه استخدام الآلات الزراعية الحديثة. وقد أدى ذلك ضمن عوامل أخرى إلى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الرئيسية.

ويوضح الجدول التالي أحجام الملكية الزراعية ونسب توزيعها على الملاك عام ١٩٩٥

جدول رقم (٣-٢) أحجام الملكية ونسب توزيعها على الملاك عام ١٩٩٥

حجم الملكية	عدد الملاك بالألف	مساحة الملكية ألف فدان	نسبة عدد الملاك	نسبة المساحة	متوسط حجم الملكية بالفدان
أقل من ٥ فدان	٣٧٥٠	٣٣٦٠	%٩٦,٠	%٥٧,٧	٠,٨٩٦
٥-	٨٨	٥٦٨	%٢,٣	%٩,٧	٦,٤٥٥
١٠-	٤٢	٥٥٩	%١,١٠	%٩,٥	١٣,٧١٠
٢٠-	١٩	٥٤٦	%٠,٥	%٩,٣	٢٨,٧٣٧
٥٠-	٦	٣٧٨	%٠,٢	%٦,٤	٦٣,٠٠
١٠٠ فأكثر	٢	٤٧٦	%٠,١	%٨,١	٢٣٨,٠٠
الإجمالي	**٣٩٠٧**	**٥٨٨٧**	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**١,٥٠٧**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (١٩٥٢-١٩٩٧)، القاهرة، يونيو ١٩٩٨.

ويتضح من هذا الجدول أن ٩٦% من الملاك يملكون حيازات تقل مساحة كل منها عن خمسة أفدنة ويبلغ مجموع مساحاتها حوالي ٥٨% من المساحة الكلية للأراضي المنزرعة. وهذه الحيازات الصغيرة مفتتة لأكثر من قطعة في صورة مزارع قزمية متناثرة ويبلغ متوسط حجمها أقل من فدان، ويصعب استغلالها على نحو اقتصادي.

ومن ناحية أخرى فإن نسبة من يمتلكون ١٠٠ فدان فأكثر تبلغ ٠,١% من مجموع الملاك، وتبلغ نسبة المساحة التي يمتلكونها ٨,١% من المساحة الكلية. أما متوسط حجم الملكية في هذه الشريحة فيصل إلى ٢٣٨ فدانا.

ولا شك أن تفتيت الحيازات الزراعية إلى مساحات صغيرة تمثل مشكلة كبيرة تواجه مصر حاليا.

(٢) الأنشطة غير الزراعية

مع الزيادة السكانية والتوسع في التعليم بأنواعه ودرجاته المختلفة زادت الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية. ويأتي بعد قطاع الزراعة قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات التحويلية. إذ يبلغ عدد العاملين بها حوالي ٨٠٠ ألف عامل يمثلون ٩,٤% من القوى العاملة لسكان الريف. لقد كان التركيز خلال العقود الأربعة الأخيرة في مجال الصناعة على الصناعات الثقيلة والمتوسطة. وتم توطين هذه الصناعات في المدن القائمة خصوصا في المراكز الحضرية الكبيرة أو في المدن الجديدة. أما الصناعات الصغيرة فرغم أهميتها الكبيرة للاقتصاد القومي إلا أنها لم تلق حتى الآن العناية الكافية. والجهود التي بذلت في مجال الصناعات الصغيرة كانت متفرقة قامت بها جهات مختلفة في شكل مشروعات نمطية بدون تنسيق كاف فيما بينها، ولم يكن إنتاجها

على درجة مقبولة من الجودة. هذا بالإضافة إلى أن توزيع هذه المشروعات لم يتسم بالعدالة بين الحضر والريف. إذ أن المدينة قد استولت على النصيب الأكبر منها رغم أن القرية هي الأكثر مناسبة لمثل هذه الصناعات الصغيرة.

إلا أنه من الملاحظ انتشار الصناعات الريفية المحلية بصورة متفرقة على بعض القرى مثل صناعات السجاد والنسيج اليدوي. وقد نالت هذه الصناعات شهرة كبيرة محليا وعالميا نظرا لجودتها وانفرادها بالتعبير عن الطابع المحلي للريف المصري. ويمكن التوسع مستقبلا في مثل هذه الصناعات نظرا للطلب المتزايد عليها خصوصا في الأسواق الخارجية.

ومنذ السبعينيات ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الدولة اتجهت مجموعة من سكان الريف إلى الاستثمار في إنشاء الورش المختلفة مثل ورش تصنيع الأثاث والسجاد والنسيج الآلي وإصلاح وصيانات السيارات والمعدات والآلات الزراعية وغيرها، أنظر شكل رقم (٣-١) بالملحق.

ويعمل في قطاع التشييد والبناء ما يمثل ٦,٢% من القوى العاملة في النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٦. وتزيد هذه النسبة عما كانت عليه في عام ١٩٨٦، إذ أنها كانت ٤,٦% مما يدل على زيادة نسبية في حجم هذا النشاط.

أما في مجال التجارة سواء أكانت تجارة الجملة أم التجزئة فإن نسبة العاملين بها في عام ١٩٩٦ بلغت ٥,٦%. وقد كانت هذه النسبة عام ١٩٨٦ ٣,٣٣%، مما يمثل أيضا زيادة نسبية في هذا النشاط، أنظر شكل رقم (٣-٢) بالملحق.

وفي قطاع الخدمات وهي تمثل خدمات المجتمع العامة مثل التعليم والصحة والعمل الاجتماعي فقد زادت نسبة العاملين بها في عام ١٩٩٦ عما كانت عليه في عام ١٩٨٦، فبلغت ١٨,٨٧% في عام ١٩٩٦ في مقابل ١٥% في عام

١٩٨٦. ويدل ذلك أيضا على زيادة الوزن النسبي للخدمات الاجتماعية التي تقدم حاليا في الريف.

وفي قطاع النقل والاتصالات والتخزين بلغت النسبة ٤,٠٤% عام ١٩٩٦ في مقابل ٣,٢% عام ١٩٨٦. وفي أنشطة العقارات وخدمات الأعمال بلغت النسبة ٣% عام ١٩٩٦ في مقابل ٠,٦٣% عام ١٩٨٦.

مما سبق يتضح أن هناك زيادة ملحوظة في نسب العاملين في كافة الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية سواء أكانت إنتاجية أم خدمية بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦، وذلك في مقابل انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين في النشاط الزراعي. وهو ما يوضح التغير في هيكل الأنشطة الاقتصادية بالقرية المصرية. وتشير الدلائل إلى أن هذا الاتجاه سيستمر لسنوات طويلة قادمة. فقد بلغت الزراعة درجة التشبع من العمالة المطلوبة لها. وهذا يدعونا إلى زيادة تنمية الأنشطة الصناعية والحرفية والمهنية والخدمية بالقرية المصرية لكي تستوعب العمالة الزائدة بها.

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للعمالة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٦.

جدول رقم (٣-٣) التوزيع النسبي للعمالة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٦

السنوات	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %	الإجمالي
١٩٦٠	٥٦,٣	١٠,٨	٣٢,٩	١٠٠
١٩٧٦	٤٣,٨	١٧,٠	٣٩,٢	١٠٠
١٩٨٦	٣٧,٦	٢٠,١	٤٢,٣	١٠٠
١٩٩٦	٣٠,٨	٢٢,٢	٤٧,٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سلسلة أعداد متفرقة.

ويتضح من هذا الجدول انخفاض نسبة العمالة الزراعية من ٥٦,٣% عام ١٩٦٠ إلى ٣٠,٨% عام ١٩٩٦، وازدياد نسبة العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات من ٤٣,٧% عام ١٩٦٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٩٦.

وقد سعت الدولة من خلال بعض البرامج الريفية - الموجهة لصغار المزارعين الفقراء في الريف - إلى رفع مستوى معيشتهم. ومن أهم هذه البرامج تلك التي تتبناها الجهات التالية:

١ - الصندوق الاجتماعي للتنمية: يقوم بدور هام في تمويل مشروعات الشباب وكذلك تعطي الأولوية للمناطق الأقل تطورا، وتسهم المشروعات الصغيرة في خفض نسبة البطالة وزيادة دخول الأسر معا.

٢ - بنك التنمية والائتمان الزراعي: ويقوم بتوفير قروض بفائدة مدعمة للقطاع الريفي.

٣ - وزارة التضامن الإجتماعى: تتولى صرف معاشات شهرية للأسر المعدمة، بالإضافة إلى المساهمة في برامج الأسر المنتجة ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم.

٤ - الجمعيات الأهلية: والتي تساعد المرأة الريفية على رفع مستوى معيشة الأسرة.

٥ - المشروع القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) والذي تتولاه وزارة التخطيط والتنمية المحلية وذلك بهدف تنمية الريف ورفع مستوى المعيشة به بجميع المحافظات والذي سيأتي ذكره فيما بعد.

٦ - صندوق التنمية المحلية: ويقوم بتمويل المشروعات الريفية الصغيرة.

(٣) الفقر في الريف ومستويات الدخول

للفقر في ريف مصر تاريخ طويل. فقبل ثورة ١٩٥٢ كان عدد محدود من ملاك الأراضي يستأثر بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، بينما الغالبية الساحقة من سكان الريف تؤمن بالكاد وسائل إشباع حاجات بقائها. ولم تمض سوى بضع سنوات عقب الثورة حتى كان على القطاع الزراعي أن يتحمل أعباء البرامج الطموحة لتحقيق النمو الصناعي في مصر. وإذا كانت ملكية الأراضي الزراعية قد تركت في أيدي القطاع الخاص، بعد إعادة هيكلتها قانونيا واجتماعيا وتنظيميا من خلال مرحلتي الإصلاح الزراعي (١٩٥٢ و١٩٦١) فإن الأنشطة الزراعية تم التحكم فيها بشدة من خلال احتكار الحكومة لعملية توريد المدخلات الرئيسية لهذه الأنشطة وفرض عضوية الجمعيات الزراعية التعاونية والتسليم الإجباري للمحاصيل والتسعير المركزي للحاصلات الرئيسية. والحقيقة أن هذه الإجراءات مثلت أيضا القنوات التي تم من خلالها امتصاص الفائض الزراعي وتحويله لتمويل التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات. وهكذا استمر الفقر عبئا تنوء به غالبية سكان الريف. فضلا عن أن خطط التنمية لم تسع إلى تحقيق توازن في النمو بين الريف والحضر بدرجة كافية، فأغلبية الاستثمارات اتجهت إلى الحضر وأقل القليل وجد طريقه للريف.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة لم يقتصر مصدر الدخل على الزراعة وحدها بل تنوعت مصادر الدخل لمعظم سكان الريف، مثل ممارسة أنشطة مهنية وحرفية داخل القرية والعمل خارج القرية في المدن المجاورة وأيضا الهجرة إلى الخارج وعلى الأخص الدول النفطية كما سبق ذكره. ولكن زيادات الدخل في الريف -سواء أكان مصدرها داخليا أم خارجيا- لم تكن لها فاعلية كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية، ويرجع ذلك أساسا إلى أن زيادة

الدخل لم يواكبها تحسن في القدرات البشرية ذات المستوى المنخفض نسبيا في الريف، وبالتالي لم تتحول زيادات الدخول إلى قوة محركة للتنمية المتواصلة، بل أدت في النهاية إلى زيادة في أنماط الاستهلاك كما هو مبين فيما بعد.

ويمثل متوسط أجر المشتغل بالقطاع الزراعي أدنى أجور القطاعات الأخرى يليه القطاع الصناعي ثم القطاع الخدمي كما هو مبين بالجدول رقم (٣-٤). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أجر المشتغل بالقطاع الزراعي أقل من نصف المتوسط العام للأجور. وهذا مؤشر على مدى ما يعانيه العاملون بهذا القطاع من انخفاض في الأجور وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة، والتي تصل في أغلب الأحيان إلى حد الكفاف كما هو واضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٣-٤) متوسط أجر المشتغل وفقا للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية بالجنيه المصري في السنة

القطاع	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٢
الزراعة	٣٠,٢	١٩٧,٦	٥١٥	١١٣١
الصناعة	١٥١,٦	٦٩٢,٨	١٥٤١,١	٢٥٨٧,٨
الخدمات	١٦٨,٤	٧٠٥,٦	١٢٥١,٧	٢٨٨٨,٩
المتوسط	٩١,٥	٤٨٩,٠	١٢٥١,٢	٢٦٤٣,٨

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي (١٩٩٦) أن حوالي ٧٤% من إجمالي الأسر بالريف أسرة فقيرة (دخل سنوي أقل من ٤٠٠٠ جنيه) في مقابل ٥٨% في الحضر، كما أن الأسر التي يبلغ دخلها السنوي ٤٠٠٠ جنيه فأكثر تبلغ نسبتها في الريف ٢٦% من أسر الريف في مقابل ٤٢% في الحضر. وتوضح هذه النسب الفجوة الكبيرة بين دخول الأسر في الريف ودخول الأسر في الحضر، إذ أن الأسر الفقيرة أكثر عددا في

الريف عن مثيلاتها في الحضر كما أن الأسر المتوسطة والثرية أكثر عددا في الحضر عن مثيلاتها في الريف كما هو مبين بالجدول التالي.

جدول رقم (٣-٥) توزيع الأسر على أساس
مستويات الدخل في الريف والحضر ١٩٩٦/٩٥

فئات الدخل (جنيه)	توزيع الأسر		
	حضر	ريف	مصر
أقل من ٢٠٠٠	%٢٣	%٢٦	%٢٤
٤٠٠٠-٢٠٠٠	%٣٥	%٤٨	%٤٤
٦٠٠٠-٤٠٠٠	%٢٧	%١٩	%٢٢
٦٠٠٠ فأكثر	%١٥	%٧	%١٠
إجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦.

(٤) الاتجاه نحو النمط الاستهلاكي في الريف

كان من نتائج الهجرة الخارجية إلى الدول النفطية والهجرة الداخلية: ارتفاع دخول العديد من الأسر الريفية وتغيير هيكل توزيع الدخول، وبدأت ظواهر جديدة على الريف كان أبرزها نقل سلوكيات اقتصادية واجتماعية واستهلاكية إلى القرى المصرية لم تكن موجودة من قبل.

وتوضح الدراسات أن ٨٨% من إنفاق الأسر التي سبق لها الهجرة للعمل خارج القرية سواء في داخل البلاد أم خارجها قد توجه إلى بناء المسكن، حيث تعتبر هذه الأسر الدخل الإضافي من العمل في الخارج فرصة قد لا تتكرر لكي تستبدل بمنزلها التقليدي والمزدحم منزلاً آخر جديداً مبنيا من الخرسانة والطوب الأحمر ويمكن إضافة أدوار جديدة عليه مستقبلا. وقد أدى ذلك كما سبق ذكره

إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وظهور مشكلة تجريف التربة الزراعية لصناعة الطوب اللازم لإقامة هذه المساكن الجديدة[1].

كما أن جزءا لا يستهان به من الإنفاق قد توجه إلى زيادة ملكية السلع المعمرة، حيث زادت نسبة الأسر التي تمتلك الثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو والتليفزيون الملون والفيديو والدش زيادة كبيرة. ففي بحث على عينة من ريف محافظة بني سويف (مركز ببا)[2] وجد أن ٥٥% من منازل الفلاحين بها راديو و٥٤% بها تليفزيون و٤٠% بها غسالة و٢٠% بها ثلاجة. ومما لا شك فيه أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الريف المصري والتي سبق الإشارة إليها كان لها انعكاس خطير على النمط الاستهلاكي للسكان الريفيين، إذ أثرت على العديد من العادات والسلوك الاستهلاكي لهؤلاء السكان. وللدلالة على ذلك فقد كان سكان الريف يعتمدون في الماضي اعتمادا شبه كلي في استهلاكهم على ما ينتجونه سواء من مزارعهم أو من حيواناتهم ودواجنهم التي يقومون بتربيتها في مساكنهم، بل أنهم في كثير من الأحيان كانوا يقومون بتسويق الفائض من استهلاكهم إلى أسواق المدن المجاورة. غير أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن، وتحولت القرية المصرية من قرية منتجة لمعظم احتياجاتها إلى قرية مستهلكة تعتمد في شراء احتياجاتها الاستهلاكية على المدينة، حيث انتشرت المخابز في القرية واتجه الفلاحون إلى شراء رغيف الخبز (نظرا لدعمه) مما يجعل سعره يقل عن تكلفة إنتاجه. هذا النمط الاستهلاكي العام لم يقابله زيادة في الإنتاجية. فمعدل الاستهلاك فاق كثيرا معدل الانتاج الريفي المحلي.

---

[1] محمد سمير مصطفى –عزة سليمان : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين إلى الخارج– مؤتمر الاستراتيجية القومية لمتطلبات الهجرة الخارجية وأثرها على التخطيط للتنمية في المنطقة العربية.

[2] المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية – المجالس القومية المتخصصة – إستراتيجية التنمية الصحية في الريف المصري – ١٩٩٩.